ولا يتبدي الا بالظهر به الفايدة ولجز الوجه بعد الوجه من الابتدا الى الوقف
واما اما اخذ انه بعض المشايخ من انهم يقرون الجمع كلمه كلمة فليمة وليست
بخارج العرف عن مقصوده ومعناه ولم يتصل بمنها مراد السامع والله اعلم
بما على من تعمد ذلك ولا خرج على القارئ ان يبتدي في حالة الجمع بما شاء من الآيات
في لقد لم وناخير اذا المقصود قرأه جميع الوجه لكن الاستهل ان يقرأ بالترتيب
كما من نبه مشايخ كتابه والاولى انها اذا وقف على قرأة يبتدي بها فانه اقوى في
الاستخصاص وابعد من التركيب **وامّا ما يتعلق بذلك** فمعنى قولنا
فيما تقدم ان يكون ذا كرا كيفيه تلاوته الى الاخرة انما هو المذكور في الكتاب
انما هو من قرشن واصول ولحون مما لم يخرج فيه اداءه لا يضبط لان كل كلمة
وصلها او فصلها على شبهه متى فصل المفصولة او وصل المفصوله خالفه وعما
لو ابتدا بهمزة الوصل في نحو لفانا ائت او وقف على حرف مبدل لتحوفه مرتبة
او حرف مد نحو قال الله قال الله او الا ان لو في الحكمة فان ادعى احد ضبط كيفيه تلاوته
على شيخه بد لك وقال اصل ما وصلت وافصل ما فصلت فجوابه ان شيوخه تلقوا على
ذلك وجربت وضبطت فاقرأ ان به جعلت الطايفة واجبا لكن بقول النقل على قسمين
معرفة ومدوي فالاول المضرون الى المعرفة كيفيه تلاوته فظبطها وضبطها
والثاني نحو ما مثلنا به انها قليبغي للمجتهد ان يقول اذ نست او اجريت له وان يقرأ
ويقرن بما قرأه على شيخه ومما اخرج فيه ويقول المجاز في الاول قرأنه وفي الثاني رويته
واعلم ما يكتب للمجاز من الاذن والاهلية لا يكتب الا لذلك اذ كل
لهم اجازه واهلية ثم الاذن مخرجه ثم اجازه كذلك ويقول من له ان يقول اجزت
له ان يقرأ كذا عنا فله لذلك ولا بد من سماع الاسانيد على الشيخ والاعلى
ان يجد له الشيخ بها من لفظه فاما من لم يسمع الاسانيد على شيخه فاسانيده
من طريق منقطعة واما ما جرت به العاده من الاشهاد على الشيخ بالاجازه
والقراءه فحسن يرفع التهمه ويسكن القلب في امر الشهاده ينبغي للقارئ
يشهد على الشيخ من ظن انه والاحسن ان يشهد اقرانه النجبا من القرا
المتهمين انه انفع له في حال كبره **فصل تعليم القرآن فرض كفايه**
فان لم يكن من يطلع الا واحد انعين عليه وان كان جماعة يحصل المقصود بعضهم
فامتنعوا علهم اثموا كان فاعله بعضهم سقط الحرج عن الباقين وان طلبه من
احدهم وامتنع واظهر الوجهين عند نا انه لا يأثم لكنه يكره له ذلك الا ان يكون
له عذر وهل يجوز تركب قرأه في قرأه لا يتلوا اما ان يكون عالما او جاهلا
فان كان فغير الاولى والاطلق الامام محيي الدين النووي حيث
قال اذا ابتدا بغير القارئ يقرأه احد القرا فليبغي ان لا يزال على القرأه بها

مادام الكلام مرتبطا فاذا انقضى ارتباطه فله ان يقرأ ايقرأ او اخر من السبعه والاولى
دوامه على الاولى في هذا المجلس وقال الامام ابو عمرو بن الصلاح في اجوبته
على السوال الذي ورد من العجم واذا شرع القارئ يقرأه ينبغي ان لا يقرأ
بها مالف للكلام نعلق له بما قبله وما خالف هذا فقيه جايز وسمنته وعلته
البرهن مانع من بيانه لحقه والعلم عند الله تعالى **الباب الثاني في**
القرأة المتواتره والصحيحه والشاذه كل قرأة وافقت
العربيه مطلقا ووافقت احد المصاحف العثمانيه ولو بعد يرا وتواترت نقلها
هذه القرأ ان المتواتره المقطوع بها ومعنى العربيه مطلقا اي ولو بوجه من الوجوه
عن ابي عمرو قرأه يحيى والاحرام بالجيم وقرأة ابي جعفر ليخرجن قوما ومعنى احد
المصاحف العثمانيه واحد من المصاحف التي وجهها عثمان رضي الله عنه
الى الامصار كقرأة ابن كثير في التوبه جنات تجري من تحتها الانهار بزيادة
من تحتها الانهار بزيادة من فانها لم توجد الا في مصحف مكه ومعنى ولو
تقديرا ما يحتمله رسم المصاحف كقرأة من قرأ ملك يوم الدين بالالف
فانها كتبت بغير الف في جميع المصاحف فاجتملت الكتابه ان يكون مالك وفعل
يا عما فعل في اسم الفاعل من قوله فادحة وضالع ولجود كل مما يجد بعد منه الف
للاختصار فهو موافق للرسم تقديرا وتعين بالمتواتر ما نقله واحد جماعة
عن جماعة كذا الى منتهاه بقيد العدل من غير تعيين عدد هذا هو الصحيح
قيل بالتعيين واختلفوا فيه فقيل ثنتين وقيل ثلاثة عشر وقيل عشرون
وقيل اربعون وقيل سبعون والذي جمع في زماننا هذا له هو الامن ماية الى مايتين
هو قرأة الايمة العشرة الذين اجمع الناس على الاخذ بقرأتهم بالقبول وهم ابو جعفر
ونافع وابن كثير وابو عمرو ويعقوب وابن عامر وعاصم وحمزه والكسائي
وخلف اخذ هما العلوي عن الخلوني الى ان وصلت الى زماننا كما سنوضح فقرأة
اخذهم كقرأة البافين في كونها مقطوع بها كما سنجي وقول من قال ان القرأ ان
المتواتره لا حد لها ان اراد في زماننا فغير صحيح لانه لا يوجد اليوم قرأة متواتره
من العشر وان اراد في المقدمة الاول فيحتمل ان شاء الله **واما القرأة**
الصحيحه فهو على قسمين الاول ما صح بسنده ونقل العدل الضابط
عن العدل الضابط كذا الى منتهاه ووافق العربيه والرسم ولو احتمالا
استفاض نقله ونقلته الايمة بالقبول كما تقدم به بعض الرواة او بعض الكتب
المعتبره او كمل ابن القرأ في المايه او نحو ذلك فهذا صحيح مقطوع به من قرأ بخلاف
النبي صلى الله عليه وسلم من الاحرف السبعة كما تبين حكم المخالف للقبول وعلى
القرأت بالمجتمع بالقرأه المتواتره وان لم يبلغ مبلغها كما سنجي وقرأت لم يبلغه

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)